المحور الأول

ثقافة الديمقراطية

والمشاركة السياسية للشباب

ثقافة الديمقراطية والمشاركة السياسية للشباب

تعتبر المشاركة السياسية بمختلف صورها من أهم مؤشرات مدى ديمقراطية النظم السياسية، والمقياس الأهم على مدى شرعيتها، ومؤشراً هامًّا يعكس الثقافة السياسية السائدة بما تحتويه من قيم مدعمة وأخرى سلبية، بالإضافة إلى كونها عنصراً أساسيًّا في قضية التنمية الشاملة للمجتمعات من منطلق أن هدف التنمية هو توفير مساحة أوسع للحريات الحقيقية التي يتمتع بها المواطنون في جميع المجالات.

في هذا الإطار تحظى قضية المشاركة السياسية للشباب بأولوية متزايدة في مطلع القرن الواحد العشرين، وذلك على ضوء أن أكثر من سدس سكان الأرض من الشباب، وعلى ضوء الاهتمام المتزايد من قبل المنظمات الدولية المختلفة وأهمها الأمم المتحدة بقضايا الشباب إلى الحد الذي دفعها إلى اعتبار أن مكافحة الفقر والأمية بين الشباب من أبرز أهداف الألفية، وفي ظل مناخ "العولمة" وما فرضته من فرص وتحديات يتعين على الشباب مواجهتها والتكيف معها في إطار يحقق المصلحة الوطنية والانفتاح على المتغيرات العالمية في نفس الوقت.

وفيما يلي عرض مبسط لأهم ملامح الثقافة السياسية السائدة في الوطن العربي والأثر التي أحدثه متغير العولمة عليها، وجوانب المشاركة السياسية للشباب في الدول العربية مع عرض تفصيلي لواقع المشاركة السياسية في الحالة المصرية كما حددتها الدراسات والبحوث الميدانية، وأهم التوصيات التي يجب إتباعها لتفعيل مشاركة الشباب في الشأن العام أو "السياسة" بمفهومها الواسع.

أولاً: الثقافة السياسية في العالم العربي

تمثل دراسة الثقافة السياسية أحد أهم المداخل لدراسة المشاركة السياسية في الدول العربية بصفة عامة، وللشباب بصفة خاصة، وذلك من خلال مجموعة المعتقدات، والقيم، والمشاعر، وأنماط السلوك التي تخص الحكم والسياسية، والتي تعتبر نتاجًا للتجربة التاريخية للمجتمع ككل من جهة وخبرات التنشئة التي تعرض لها الأفراد من جهة أخرى. في هذا الإطار يمكن الحديث عن الثقافة السياسية في الوطن العربي ككتلة واحدة تجمع عناصر وسمات مشتركة مع الانتباه إلى وجود اختلاف نسبي في القيم الحاكمة لهذه الثقافة من دولة لأخرى حسب الظروف التاريخية والتطورات التي لحقت بكل منها.

وقد أفاض الباحثون في ذكر القيم الحاكمة للثقافة السياسية العربية، غير أنهم ركزوا على مجموعة القيم السلبية السائدة مثل قيم دعم الولاء للنظام السياسي وليس للوطن والتركيز على أهمية الولاء للسلطة والإذعان لها، وما يتبع ذلك من تغييب مفهوم المواطنة والحقوق المدنية والسياسية، وقيم التأكيد على قيم الرضا بالوضع القائم وعدم التطلع إلى تغييره، وقيم الإعلاء من شأن الفرد والتهوين من شأن الجماعة، وتغذية قيم التعصب للفكر الأحادي وعدم تقبل الاختلاف والنقد والحوار المبني على أسس موضوعية.

وتتشابه مجموعة القيم التي تؤثر على سلوكيات الشباب العربي وثقافته العامة ونظرته إلى الجماعة مع منظومة القيم الحاكمة لثقافتنا العربية. ويبرز من بين هذه القيم ضعف الثقة في السلطة الحاكمة، حيث تعمق لدى بعض الشباب العربي الشعور بعدم اكتراث أعضاء النخبة الحاكمة بقضاياهم ومشاكلهم وهمومهم إلا مؤخراً. وساعد على تأصيل هذا الشعور عدم قيام أعضاء السلطة الحاكمة بمواجهة المشاكل التي تواجه الشباب أو القضايا التي تهمهم بالصورة المرجوة، وأهمها قضية البطالة بتداعياتها المختلفة. وكذا الغياب الفعلي للقيم الديمقراطية التي تنمي الوعي السياسي لدى المواطنين، وتشعرهم بازدهار الحياة السياسية في المجتمع وتدفعهم أكثر على المشاركة السياسية. أضف إلى هذا ضمور الانتماء الاجتماعي والاقتصادي لغالبية هؤلاء الشباب.

وأضافت العولمة تأثيرات جديدة على قيم الثقافة السياسية، ولاسيما في مجال "العولمة الاتصالية"، حيث أصبح الشباب يعملون في بيئة عالمية جديدة تتسم بقيم مختلفة عن تلك التي كانت سائدة قبل تسعينيات القرن الماضي، وهي قيم تؤثر بالحتم على أنماط مشاركتهم في كافة مجالات الحياة وعلى تطلعاتهم للمستقبل، وتلقي بتبعاتها على المستويات الإقليمية والمحلية الأخرى. فقد فرضت العولمة على الشباب قيمًا ومتغيرات جديدة جعلتهم عملاء للتغيير وضحايا في نفس الوقت. حيث نتج عنها تبلور ثقافة عالمية خاصة بالشباب، وزيادة في التفاعلات بين الشباب على الصعيدين القومي والدولي، ونمو شبكة واسعة من الاتصالات أدخلت قيم الحكم الرشيد والديمقراطية كإحدى القيم الجديدة نسبيًّاً على الوطن العربي. هذا بالإضافة إلى ما أوجدته العولمة من مشكلة في "الهوية" وصراع في الأولويات: بين المحلي بما يوجد به من معوقات والعالمي بما يوفره من فرص وحالة من عدم التأكد، وبين قصور الآليات الوطنية للتمكين السياسي للشباب مقابل تطور الآليات عبر الوطنية.

ترتب على كل ما سبق وجود "أزمة مشاركة فعلية" ظهرت ملامحها الأساسية في انخفاض نسب مشاركة الشباب في الانتخابات بكافة أشكالها، واستنكار أهمية وجود المعارضة بمختلف أطيافها، وهو ما رده البعض إلى "تدهور" نوعية الشباب، وأرجعه البعض الآخر إلى بعض

الظروف الموضوعية الموجودة في المجتمعات العربية والتي تعبر عنها تقارير التنمية البشرية العربية من سنة لأخرى، وهو الاتجاه الغالب بين جماعة الباحثين. ترافق مع تلك الأزمة ظهور صور جديدة للمشاركة السياسية خارج الأطر التقليدية المعروفة لم يتم حسم كيفية الاستفادة منها حتى الآن كالإنترنت والمحادثة الإلكترونية (الشات) والتي يعبر من خلالها شريحة كبيرة من الشباب عن آرائهم وحرياتهم. وقد ألقى ذلك بتبعاته على المشاركة السياسية للشباب في الوطن العربي.

ثانياً: المشاركة السياسية للشباب في الدول العربية

يشكل الشباب الغالبية العظمى من سكان الدول العربية. ففي عام **2005**، وعلى سبيل المثال، بلغ إجمالي عدد الشباب في مصر (**18–35** سنة) نسبة **33%** من إجمالي عدد السكان ترتفع إلى **69%** إذا ما أضفنا إليهم شريحة النشء (**6–18** سنة)، وكانت نسبة من هم أقل من سن الثلاثين في الأردن **72%** من عدد السكان، وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة نسبة **75%**. كما بلغت نسبة الشباب أقل من**24** سنة في اليمن نسبة **67%**. ومن ثم كان اهتمام صانع القرار بهذه الفئة العمرية لما تمثله من أهمية في إحداث حالة من الاستقرار السياسي العام، وقوة دفع لإحداث حالة التنمية المنشودة.

وتختلف المشاكل التي يعانيها الشباب في الوطن العربي باختلاف طبيعة كل دولة من حيث مدى تطورها السياسي والتزامها الفعلي بقيم الديمقراطية بما تتضمنه من مشاركة أوسع لجميع قطاعات المجتمع، ومدى نموها الاقتصادي، ومدى قوة مؤسسات المجتمع المدني فيها. وعامة، يمكن إرجاع المشاكل التي يواجهها صانع القرار السياسي فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بالشباب إلى عدة أسباب منها: اختلاف طبيعة السياسة الشبابية عن أي سياسة عامة أخرى، فهي سياسة بينية تتطلب اشتراك أكثر من وزارة أو هيئة في صياغتها وإعدادها وتنفيذها بما يتطلبه ذلك من ضرورة التنسيق بين أنشطة هذه الجهات لمنع ازدواجها وتعارضها أحياناً. ومنها، عدم ثقة الشباب العربي في الجهات والهيئات الحكومية الموكلة بتقديم الخدمات الشبابية، وعدم نمو مؤسسات المجتمع المدني في كل الدول العربية بصورة كافية، وعلى نحو يجعلها تقوم بدورها في صنع ومناقشة وتقييم سياسات الشباب على النحو الموجود في العديد من الدول الأوروبية، ومنها وجود ثقافة أبوية تكرس قيما اجتماعية سلبية لا تثق في الشباب وتجعل الآخرين ينظرون إليهم بعين الريبة والشك.

تزامن مع هذا وجود العديد من التحديات فيما يتعلق بقضية تمكين الشباب على المستوى السياسي، منها:

1. عدم بروز نتائج سياسات التمكين التي اتبعتها الدول العربية في الفترة الأخيرة مع تزايد دعوات الإصلاح التي ماجت بها المنطقة والتي يشكل الشباب أحد أهم محاورها. ويلاحظ

هنا –بصفة عامة– تواضع مستوى تمكين الشباب السياسي في العديد من هذه الدول، وذلك على ضوء انخفاض نسبة تمثيل الشباب باختلاف فئاتهم في المجالس النيابية المنتخبة وفي نسب توليهم لمناصب قيادية في الأحزاب السياسية في الدول التي تأخذ بنظام التعددية السياسية، ومشاركتهم في مؤسسات المجتمع المدني.

2. ارتباط مستويات التمكين السياسي ومشاركة الشباب في الحياة السياسية والعامة بظروف الوضع الاقتصادي لكل دولة. ففي الدول التي تعاني من مشاكل اقتصادية وانخفاض في مستوى معيشة المواطنين، نجد أن نسب مشاركة الشباب الفعلية في الانتخابات تنخفض، وتكون الغالبية منها بمثابة "احتجاج سياسي" ضد الأوضاع القائمة، وبحيث تسبق أولوية توفير الحاجات الأساسية أي اعتبار سياسي آخر.
3. عدم وجود تعريف جامع ودقيق للشباب في الدول العربية من الناحية السياسية؟ فالملاحظ عدم توافق تلك التعريفات مع التعريف العالمي الذي تبنته الأمم المتحدة منذ عام 1985 والذي يحصر الشباب في الفئة العمرية (18–24 سنة) الأمر الذي يوجد عديدًا من المشاكل المتعلقة بتقييم أوضاع الشباب في الوطن العربي.
4. غياب البيانات المتعلقة بنسب مشاركة الشباب الفعلية في الانتخابات المختلفة، وحجم عضويتهم في مؤسسات المجتمع المدني (الأحزاب والنقابات والجمعيات والنوادي الاجتماعية) بما يمكن من التحليل الدقيق لقضاياهم وطرح الحلول اللازمة.

على ضوء هذه المشاكل والتحديات، أخذ الوضع في الفترة الأخيرة في التغير، فقد زاد اهتمام غالبية الدول العربية بقضايا الشباب وتمكينهم على جميع الأصعدة. وخير دليل علي ذلك حالة الحراك الشبابي غير المسبوقة التي شهدتها المنطقة مؤخراً، حيث احتلت قضية الشباب الأولوية في الخطاب السياسي للعديد من القادة والرؤساء العرب، وعُقدت عدة مؤتمرات حول قضايا الشباب ودورهم في صياغة السياسات القومية المتعلقة بهم، والتي يشكل عنصر المشاركة السياسية أحد أهم أولوياتها. من ذلك على سبيل المثال، السيمنار الإقليمي الذي نظمته منظمة اليونيسيف في بيروت ديسمبر 2004 عن "السياسات القومية للشباب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[1]"، ومؤتمر الشباب العربي الذي عقد في شرم الشيخ بغية استكمال مناقشات السياسات القومية للشباب في الدول العربية وبحضور 9 دول عربية.

وإذا ما انتقلنا إلى دراسة التجربة المصرية، فإننا سنجد الكثير من أوجه التشابه مع الدول العربية، وبعض الاختلافات والتمايزات المتعلقة بخصوصية الحالة المصرية.

ثالثاً: الخبرة المصرية بين الاستمرار والتغير

تطرح الخبرة المصرية في مجال مشاركة الشباب تجربة فريدة ما بين الاستمرار مع أنماط المشاركة السائدة في الوطن العربي وما بين بعض الملامح التي بدأت في الظهور مؤخراً والتي قد تضفي على التجربة المصرية قدرًا من الاختلاف عن غيرها من دول المنطقة. وفيما يلي عرض مبسط لأوضاع الشباب في مصر، وأهم اتجاهات دراسات وبحوث المشاركة المتعلقة بهم كما كشفت عنها بعض الدراسات الميدانية مع عرض للدراسة الميدانية التي قامت بها وزارة الشباب في سبتمبر **2005** عن أسباب عزوف الشباب عن المشاركة السياسية.

1. أوضاع الشباب [2]

المحلل الجيد لقضية مشاركة الشباب السياسية في مصر يجب عليه أن يتعرف على أوضاع الشباب الأخرى المرتبطة بأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية على النحو الذي يمكنه من فهم البيئة التي تؤثر على نسبة المشاركة أو عدمها، ويمكن صانع القرار من الوقوف على أهم المشكلات والتحديات التي يواجهها الشباب، ومن ثم وضع السياسات وتصميم البرامج الملائمة للنهوض بنسب المشاركة. وفيما يلي عرض مبسط لأهم أوضاع الشباب في مصر من الجوانب الديموجرافية والجغرافية والاقتصادية والتعليمية، وذلك كما أوضحتها بعض التقارير والبيانات الرسمية.

أ. الناحية الديموجرافية:

عرفت السياسة القومية للسكان في مصر (**1992 – 1997**)، وإستراتيجية الشباب المنبثقة عنها، وكذلك المركز الديموجرافي بالقاهرة في ورقته حول الشباب في مصر، وعدد كبير من الدراسات الشباب على أنهم السكان في الفئة العمرية من **15 – 29** سنة. ووفقاً لهذا التعريف يمثل الشباب حوالي ثلث سكان مصر حيث بلغ عددهم **19,349** مليون نسمة عام **2001** بنسبة **29,7%** من إجمالي السكان، وذلك على الرغم من تقديم الدولة لخدماتها للشباب باعتبارهم في الفئة العمرية من **18–35** سنة. وعلى ذلك يلاحظ تشابه مصر مع غيرها من الدول العربية في عدم اتفاقها مع التعريف العالمي للشباب ما بين الفئة العمرية **18–24** سنة. ويمكن إرجاع ذلك إلى الرغبة في مد بعض الخدمات التي تقدمها الدولة إلى قطاع أوسع من المواطنين.

ب. التوزيع الجغرافي للشباب:

مازال شباب الريف يمثل أغلبية شباب مصر حيث تبلغ نسبة شباب الحضر 43,6% مقابل 56,4% من الشباب يقيمون في المناطق الريفية.

ج. الحالة التعليمية للشباب

من حيث مستوى التعليم، يعاني 30% من الشباب من الأمية، ويجيد القراءة والكتابة فقط 10,6% منهم، وحصل على التعليم الابتدائي 22,1%، والمتوسط وفوق المتوسط 32,7%، في حين لم يتم تعليمه الجامعي وما بعده سوى 4,6%. مع ملاحظة أن نسبة الأمية أعلى بين الإناث عن الذكور.

د. الوضع الاقتصادي:

تبلغ نسبة البطالة الحقيقية بين الشباب في سن 19–25 سنة تبلغ حوالي 30%. حيث يدخل سوق العمل سنويًا حوالي 890 ألف شاب لا يوفر الاقتصاد المصري لهم إلا 360 ألف وظيفة سنويًا، مما يعني وجود عجز لحوالي 500 ألف شاب. يستلزم هذا –كما يرى بعض الباحثين– ضرورة التوسع في عمالة الشباب وضرورة زيادة معدل النمو الاقتصادي إلى 6–7%، وذلك لتوفير ما بين 800 ألف ومليون فرصة عمل سنويًا. وجدير بالذكر اختلاف نسبة الشباب المشتغل حسب معيار المهنة، حيث يلاحظ أن النسبة الغالبة من الشباب (54,7%) من العمال والفلاحين، في حين يمثل أصحاب المهن الفنية والعلمية 23,3%[3].

2. اتجاهات دراسات وبحوث المشاركة المتعلقة بالشباب:

تتباين نسب المشاركة وأسبابها من دراسة ميدانية لأخرى. إلا أن هناك اتفاقًا بين هذه الدراسات على وجود حالة من السلبية بين الشباب في ممارسة حقهم الانتخابي حيث أشارت غالبية الدراسات إلى انخفاض نسبة الشباب الذين لديهم بطاقات انتخابية وبحيث لا تتعدى 18%، وأن معظم الشباب الذين لديهم بطاقات انتخابية لم يستخدموها ولم يشاركوا في العملية الانتخابية. وكذا ضعف معرفة الشباب بالرموز والمؤسسات السياسية عامة بما في ذلك شباب الجامعات الذين من المفترض أن يكونوا أكثر فئات الشباب ثقافة وتنويرًا، وضعف المعرفة بالأحزاب السياسية والمشاركة فيها (95% منهم لا ينتمون إلى أحزاب)، وتراجع اهتمام الشباب بالسياسة. فقد أظهرت بعض الدراسات أن (82,7% منهم لا يهتمون بالأحداث السياسية، و57% لا يحرصون على متابعة البرامج السياسية أو الندوات أو جلسات مجلسي الشعب والشورى).

ومن واقع تحليل هذه الدراسات، يلاحظ اختلاف دوافع إقبال الشباب على المشاركة السياسية أو عزوفهم عنها. فقد تركزت أهم أسباب المشاركة في الرغبة في المشاركة في تغيير الواقع والتعبير عن الرأي، والشعور بالمسئولية تجاه الوطن، ومعرفة الحقوق والواجبات، واستغلال وقت الفراغ، والوصول إلى مركز مرموق، والحصول على مقابل للتصويت، والتعرف على الحياة الحزبية. في حين جاءت أهم أسباب العزوف فيما يلي: عدم جدوى المشاركة، وعدم التفرغ، واعتبارها نشاط غير هام، وعدم الاقتناع بالحياة الحزبية، وسوء الظروف الاقتصادية، بجانب مناخ الخوف وعدم الثقة [4]. وقد رد بعض الباحثين أسباب عزوف الشباب عن المشاركة إلى ضعف الدور الذي تقوم به مؤسسات التنشئة السياسية كالأسرة والمدرسة والجامعة ودور العبادة، وعدم اهتمام الحكومات المتعاقبة بالشباب ومصالحهم، وضعف الثقة في السلطة الحاكمة، وضعف العمل الحزبي، وتردي الوضع الاقتصادي، وغياب القدوة السياسية وعدم الاهتمام بتنشئة صف ثان[5].

3. عرض تفصيلي للدراسة الميدانية التي قامت بها وزارة الشباب في سبتمبر 2005 عن أسباب عزوف الشباب عن المشاركة السياسية:

أ. عينة الدراسة:

اعتمدت الدراسة على عينة ميدانية من جميع محافظات مصر قوامها **7000** فرد من الذكور والإناث في المرحلة السنية من **18** إلى **35** سنة. شملت العينة طلبة وطالبات الجامعات والمترددين على مراكز الشباب وأعضاء كل من " برلمان الشباب وأندية المرأة ونادي شباب المستقبل"، وكذا بعض الجمعيات الأهلية المعنية بالعمل الشبابي بمحافظات مصر المختلفة.

الاستخلاصات:

توصلت الدراسة عامة إلى ضعف مشاركة الشباب في الأحزاب السياسية وتدني نسب مشاركتهم في العملية الانتخابية مع تصدر الحزب الوطني الديمقراطي لنسبة عالية من حجم المنتمين للأحزاب السياسية عموماً، وكذا انخفاض نسبة من لديهم بطاقة انتخابية. وأوضحت الدراسة النتائج التالية:

5. ارتباط مشاركة الشباب في الحياة السياسية بعدد من المتغيرات منها (الشريحة العمرية للمبحوثين – النوع – ومستوى التعليم – المهنة، والتوزيع الإقليمي لقطاعات الجمهورية)، وذلك ما يمكن إيجازه فيما يلي:

- أن الشريحة العمرية الأكثر اهتماما وإقبالا على الحصول على البطاقة الانتخابية من المبحوثين هي من سن (18 – 25) سنة بنسبة 76 %.

- تركزت نسبة الإقبال والاهتمام بالحصول على البطاقة الانتخابية فيمن هم طلاب (في مرحلة التعليم العالي وملتحقين بالدراسات العليا) بنسبة 57 %، هذا بالإضافة إلى تركز ذلك الاهتمام في الذكور بنسبة 67%.

- أن قطاع مدن القناة وجنوب سيناء يعتبر من أكثر القطاعات حسب التوزيع الإقليمي لعينة الدراسة التي تلقى اهتماما وإقبالا من الشباب للحصول على البطاقة الانتخابية حيث حصل على نسبة (31%) من الحاصلين على بطاقة انتخابية يليه في المرتبة الثانية قطاع القاهرة الكبرى ثم قطاع الوجه البحري والدلتا بينما أقل القطاعات مشاركة في الحياة السياسية من حيث إقبال الشباب على الحصول على البطاقة الانتخابية هو قطاع الوجه القبلي بنسبة (19 %) ، وهو الأمر الذي يدعو الجهات المعنية بالتثقيف والتوعية إلي بذل مزيد من الجهد فيه.

- أن نسبة من لديهم بطاقة انتخابية يمثلون نحو 23.9% منهم 74% شاركوا في الانتخابات السابقة، في حين أن هناك 76.1% لا يملكون بطاقة انتخابية، وأسفرت النتائج عن اختلاف الأسباب التي دعت إلى المشاركة في الانتخابات السابقة، ففي حين أرجع 50% من العينة ذلك إلى حرية التعبير عن الرأي وأن الانتخابات حق وواجب لكل مواطن، أرجعها 41% إلى ضرورة المشاركة الاجتماعية والإيجابية في المجتمع ورأى 7% أن ذلك يرجع إلي الخوف من توقيع عقوبة نتيجة لعدم التصويت. وحول أسباب عدم مشاركة المبحوثين في الانتخابات السابقة أرجعت الغالبية العظمى 84% ذلك إلى عدم معرفتهم بأي من المرشحين، في حين قال 15% أن ذلك راجع إلى ضعف الثقة في نزاهة العملية الانتخابية ورأى 14% من المشاركين أنه ليس هناك جدوى من المشاركة، وذكر 5% من المشاركين في العينة أسبابًا أخرى.

- وحول المشاركة السياسية في الأحزاب السياسية، أوضحت النتائج أن هناك عزوفاً شديداً من الشباب عن الانضمام للأحزاب السياسية وهو ما تجلى في عدم انضمام 82% من المبحوثين لأي من الأحزاب السياسية القائمة، وقد أرجع المشاركون عدم انضمامهم لحزب معين إلى قيام الحكومة بتنفيذ ما تريده وعدم مساهمة الأحزاب في حل مشاكل الناس، وذلك بالإضافة إلى سعي بعض قيادات الأحزاب إلى تحقيق أهداف

شخصية، وإلى كون تلك الأحزاب غير فعالة. وتشير تلك الأسباب إلى عـــدم معرفـــة المشاركين بالدور الحقيقي الذي تلعبه الأحزاب في الحياة السياسية. ورأي 29% فقـــط من المشاركين في الاستقصاء أنهم متابعون لنشاط الأحزاب بصفة عامة في حـــين أبـــدى 71% من المشاركين عدم متابعتهم لنشاط الأحزاب، وجاءت الجرائد في المكانة الأولى كأداة لمتابعة المشاركين لنشاط الأحزاب بنسبة 82% تلتها الحملات الانتخابية بنـــسبة 30% ثم الخدمات المقدمة من تلك الأحزاب بنسبة 24% فالاجتماعات والمـــؤتمرات الانتخابية.

- وجاءت نسبة الانضمام للحزب الوطني الديمقراطي في المقدمة بنسبة 68.47% تـــلاه حزب الوفد بنسبة 2.52% ثم حزب العمل المجمد نشاطه بنسبة 0.72 % فحـــزب الغد بنسبة 0.60% وحول أسباب انضمام المبحوثين لحزب معين أتى الاقتناع بمبـــادئ الحزب وبرامجه في المرتبة الأولى بنسبة 55% ثم كونه الحزب الحاكم بنـــسبة 37% ثم الاقتناع بقياداته في المرتبة الثالثة بنسبة 30% وكسبب للترشيح لعضوية مجلس الشعب بنسبة 12%. كما حصل الحزب الوطني الديمقراطي على نسبة (69 %) ممن لـــديهم بطاقة انتخابية– وهو ما يدل علي التزام أعضاء الحزب بحيازة بطاقة انتخابية كشرط من شروط العضوية– بينما جاء في المرتبة الثانية حزب الوفد بنـــسبة (13 %) وحـــصلت بعض الأحزاب على نسبة أقل من (1%)، بينما لم يحصل أي من الأحزاب التالية علـــى أية نسبة مشاركة من المبحوثين وهم (حزب الخضر – حزب الوفاق– حزب التكافل – حزب مصر العربي الاشتراكي – الاتحاد الديمقراطي)، وقد يكون ذلك راجعًا إلى عـــدة عناصر منها أن الحزب الوطني هو الحزب الحاكم الذي يتمتع بزيادة في حجـــم المـــوارد وفي تعدد الفروع على مستوى الجمهورية، بالإضافة إلى توفيره لسياسات ذات آليـــات للتنفيذ، ويرجح ذلك أيضاً إلى أن (80%) من المشاركين في أحـــزاب سياســـية مـــدة اشتراكهم (أقل من 5 سنوات) وهى المرحلة التي تبنى فيها الحزب الوطني الـــديمقراطي الفكر الجديد كبرنامج ومنهج للعمل.
- وحول معرفة المشاركين للدور الذي تقوم به الأحزاب السياسية، قال 30% أنها تهدف إلى الوصول للسلطة في حين أشار 29% من المشاركين إلى أنها تقدم خدمات لأعضائها، وأشار 25% إلى أنها تسهم في توعية الناس للمطالبة بحقوقهم وكذا المساهمة في التنشئة السياسية. وأرجع 24% دور الأحزاب إلى المساهمة في حل مشاكل الجماهير، وجاءت

مهمة إعداد الكوادر السياسية في المقام الأخير بنسبة 21%. وكان أهم آراء الشباب في فوائد الانضمام للأحزاب هي حل مشكلات وقضايا الشباب، والمشاركة في اتخاذ القرار، وخدمة الوطن، والوصول بسهولة لمنصب أو وظيفة معينة، هذا فضلاً عن المنافع الشخصية والوجاهة الاجتماعية والنفوذ السياسي. وقد رأى 90% من المشاركين أنها لا تقوم بدورها المنوط بها.

- وعن تصور الشباب لدور الحزب في القيام بوظيفة التوعية السياسية رأى 57% من المشاركين أن ذلك يتحقق عن طريق الالتحام بالجماهير وإجراء المناقشات معهم، و32% بجذب أعضاء جدد للحزب، وأشار 30% إلى أن ذلك يتم عن طريق الأحاديث في وسائل الإعلام المسموعة والمرئية.

ومن نتائج هذه الدراسات يمكن الوصول إلى بعض الاستخلاصات الحاكمة لقضية مشاركة الشباب السياسية في مصر علي النحو التالي:

- تواضع مستوى التمكين السياسي الفعلي للشباب بالرغم من تباين النسب الخاصة بمشاركة الشباب ودلالتها. ويمكن إرجاع ذلك إلي أن نتائج سياسات تمكين الشباب التي اتبعتها الدولة في الفترة الأخيرة لم تؤت كل ثمارها حتى الآن. ويمكن القول أنه وفي ضوء تسارع خطى الإصلاح السياسي في مصر، والتي أخذت اتجاهاً متسارعاً في عام 2005، فإنه من المرجح أن تزداد نسبة المشاركة السياسية بصفة عامة، وبين الشباب بصفة خاصة.
- عدم وجود سلوك خاص للشباب يختلف عن المواطن ككل ويعكس ثقافة سياسية مختلفة لهم عن فئات المجتمع. فمن الملاحظ اتساق سلوك الشباب الذي يمثل 69% من السكان – كما سبق الذكر –مع السلوك العام السائد، والخاص بتدني نسب المشاركة في الانتخابات بوصفها أهم آلية تعبر عن الديمقراطية. ويمكن تفسير ذلك بأن عملية الدمقرطة لم تنجح حتى الآن في تغيير علاقة المواطن بالسلطة، ولم تنجح في تغيير سلوكه تجاه الانتخابات العامة.

فالمسجلون في القوائم الانتخابية لا يتجاوزون 71% ممن لهم حق التصويت في الانتخابات، والذين يشاركون فعلاً في الانتخابات لا يتجاوزون 25% من هذا العدد. أضف إلى ذلك أن العضوية في الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني ما زالت محدودة بالرغم من حالة الحراك التي انتابت الشباب في الفترة الماضية، وأن محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية وهي أكثر محافظات مصر تطوراً من حيث التعليم والتحضر مستوى المعيشة تنخفض فيها نسبة التصويت في الانتخابات إلى 13% وأقل. والذي يتمثل في عدم المشاركة في الأنشطة السياسية.

- اختلاف الحالة المصرية عن غيرها من دول العالم، حيث تزيد نسب المشاركة في الريف عن الحضر، ولغير المتعلمين (الأميين) عن المتعلمين. ويمكن إرجاع ذلك إلى سيادة العصبيات والروابط الأولى كسلوك حاكم لأنماط المشاركة، وعدم النظر إلى البرامج السياسية المطروحة، وهو ما ظهر بجلاء في انتخابات الرئاسة في سبتمبر **2005**، وانتخابات مجلس الشعب اللاحقة عليها.

ومن ثم تصبح أهم المتطلبات المرحلية في الفترة القادمة هي العمل على زيادة المشاركة السياسية بصفة عامة، وبين الشباب بصفة خاصة، وذلك من خلال تبني رؤية متكاملة تقوم على:

1. ضرورة وجود نظرة تقديرية لقطاعات الشباب المختلفة. فلكل منها ظروفه وأوضاعه ومشكلاته وحاجاته الخاصة، لذلك ينبغي مع النظرة العامة لقضاياهم ألا تعالج أمورهم معالجة عامة أو موحدة قد تناسب فئة دون الفئات الأخرى.
2. تفعيل دور الأحزاب السياسية: حيث لا يمكن الحديث عن مشاركة سياسية فعالة للشباب بدون الحديث عن تفعيل دور الأحزاب السياسية في مجالي التنشئة السياسية والتثقيف السياسي، وإعداد الكادر السياسي وإتاحة الفرصة له للقيام بدوره ومشاركته في صنع القرار على المستوى الداخلي بالحزب. يتزامن مع هذا ضرورة تطوير الأحزاب السياسية لخطابها السياسي بما يتوافق مع تطلعات وآمال الشباب الذين يمثلون الأغلبية من السكان.
3. معالجة مشكلة صعوبة الحصول على البيانات والوصول إلى المعلومات المتعلقة بقضايا الشباب المختلفة وتضاربها في الغالب الأعم، وهي مشكلة أساسية من أجل فهم أفضل لهذه القضايا. ويتطلب الحل تفعيل دور مؤسسات البحث العلمي في الاهتمام بدراسة قضايا الشباب والقيام ببحوث ميدانية تراعي التنوع في فئات ومحاور اهتمامهم. ويتم ذلك من خلال إعداد قواعد بيانات موثوق فيها تجيب على سؤال ماذا نريد أن نعرف عن الشباب؟
4. وضع نظام للاتصال والحوار الدائم المنظم بين المسئولين في الحكومة وبين الشباب في كل المواقع لعرض ومناقشة حقيقة المشاكل التي يعانيها الشباب. وهو الأمر الذي يمكن أن يتحقق من خلال تفعيل نقاط الاتصال بين الوزارات في المسائل الشبابية على النحو الذي يوجد حالة من إحساس الشباب باهتمام الدولة بهم مما يدفع إلى المشاركة الفعالة.
5. تحديث البرامج التعليمية المقدمة للطلائع في مرحلتي التعليم الإعدادي والثانوي بما يجعلها تتضمن مواد تعليمية تحث على المشاركة السياسية وتجعل منها ثقافة جامعة تتأصل فيما بعد من خلال الجهات المنوط بها القيام بهذا الدور.

6. الاهتمام بتوفير برامج تثقيف مدني وتدريب سياسي، وخاصة للشباب الحرفي الذي لا تحظى اهتماماته ومشاكله بتركيز كافٍ.
7. حث الشباب على المشاركة بفعالية في أنشطة مؤسسات المجتمع المدني، ولاسيما على المستوى المحلي حيث توجد رابطة مباشرة بين مشاركة الشاب وبين تحقيق استفادة له. إن مؤسسات المجتمع المدني هي رهان المستقبل الذي يجب أن نركز عليه ونوفر لها الدعم الكافي بما يمكنها من تجميع بعض الشباب غير الراغب في العمل السياسي على المستوى الحزبي. فمن الخطأ تصور البعض بأن المشاركة السياسية لا تتم إلا من خلال العمل على مستوى الأحزاب. فبالرغم من أن الأحزاب تعتبر من أهم المؤسسات السياسية التي تتم من خلالها المشاركة السياسية إلا أنها ليست الوحيدة في هذا المجال. فالسياسة هي الفضاء أو المجال العام المشترك الذي يتفاعل فيه الأفراد باعتبارهم مواطنين في مجتمع سياسي منظم، وبحيث يتسع هذا الفضاء ليشمل كل ما يتعلق بالشأن العام.
8. العمل على القضاء على بعض مخاوف الشباب المتعلقة بثقافة الحكم والديمقراطية في مصر، وذلك من خلال تعميق ثقافة سيادة القانون عن طريق تجريم ومكافحة الواسطة، وإتباع سياسات الشفافية والمحاسبة بما يضمن انفتاح مؤسسات صنع القرار أمام الشباب. بالإضافة إلى ضرورة رفع حواجز المشاركة وإتاحة الفرصة أمام الشباب للانخراط في الحياة العامة.

ويمكن العمل على تفعيل هذه المتطلبات ووضعها حيز التطبيق من خلال ما يقوم به المجلس القومي للشباب بوصفه الجهة المعنية بقضايا الشباب في الفترة الحالية، وذلك عن طريق تضمين المكون الشبابي في السياسات المختلفة المتعلقة بتنمية مهارات الشباب ورؤاهم ودمجهم في الحياة العامة، وتمكينهم سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا، وتوسيع مشاركتهم في الحياة العامة، وتفعيل دور المرأة والفتاة والقضاء على صور التمييز ضدها، وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للشباب وتحقيق أكبر قدر من اللامركزية في تقديم الخدمات الشبابية، ومساندة القطاع الخاص في تشجيع الشباب على الوصول للتنمية المستدامة.

ختـــــام:

ترتبط قضية تعزيز المشاركة السياسية في الوطن العربي بوجه عام، وفي الحالة المصرية بوجه خاص بتدعيم قيم الثقافة الديمقراطية، والتي تتسم بغلبة "الثقافة السياسية المشاركة" التي يتميز فيها المواطنون بدرجة عالية من الوعي والمشاركة السياسية من خلال قدرتهم على التعبير عن أنفسهم ومصالحهم والمشاركة في صنع القرار. ومن هنا تثور الحاجة إلى أهمية إيجاد ثقافة

سياسية جديدة تحسم الصراع لصالح قوى المستقبل وتبني منظومة من القيم يكون المواطن الحر المشارك طرفاً فاعلاً فيها، وهي ثقافة تقوم فيها مؤسسات التنشئة السياسية الرسمية وغير الرسمية بدور أساسي في نقل القيم السياسية المعضدة لقيم المشاركة، وذلك بما يخلق بيئة مواتية لدعم التطور الديمقراطي في البلاد العربية.

ويرتبط بهذا ضرورة تحديد صانع القرار للعوامل المؤثرة على مشاركة الشباب السياسية، وأهمها العامل الاقتصادي، وقدرته على إعداد إستراتيجية لتمكين الشباب سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا... إستراتيجية تقدم حلولاً واضحة لأسئلة من قبيل: كيف ننظر لدور الشباب في التنمية: عبئًا أم شريكًا هل التمكين السياسي للشباب أولوية في بناء مؤسسات الحكم الجيد والديمقراطية؟ وما المطلوب بالتحديد من الشباب في المرحلة القادمة؟

لكن تظل الإشكالية الحقيقية التي تجب الإجابة عليها بكل صراحة ووضوح في منطقتنا العربية، هي الإجابة عن سؤال أساسي، وهو: هل نثق في الشباب ونصبر عليهم؟

هوامش الورقة

(1) لمزيد من التفاصيل عن هذا المؤتمر انظر:

Regional seminar on National Youth Policies for the Middle East and North Africa Region Analytical report, organized by UNESCO regional Bureau for Arab States with technical and financial cooperation of UNICEF, Save the children Swedish & the International Council on National Youth Policy, December 2004.

(2) تم الاعتماد في هذا الجزء على الدراسات الميدانية التي أجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، وإصدار المركز الديموجرافي بالقاهرة حول "الشباب في مصر".

(3) د. إسماعيل سراج الدين " الاقتصاد المصري في مطلع القرن الجديد: نظرة تحليلية" (القاهرة: جمعية الاقتصاد السياسي والتشريع، ديسمبر 2004).

(4) انظر في أسباب المشاركة السياسية والعزوف عنها والنسب التفصيلية بذلك في الدراسة الميدانية للتي قامت بها وزارة الشباب في سبتمبر 2005 عن المشاركة السياسية للشباب، وندوة الشباب والمشاركة السياسية (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية: أغسطس 2005)، ومختار شعيب، مصر وتحديات المستقبل الأولويات وكيفية المواجهة: استطلاع رأي في أوساط الشباب (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية، 2004).

(5) عجلان إبراهيم عجلان، هل يهتم الشباب بالمشاركة؟ الشباب والمشاركة السياسية: بين الواقع والأمل، في د. علي الصاوي (محرر) الشباب أم النواب: أعمال المؤتمر السنوي الثالث لبرنامج الدراسات البرلمانية (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2004)، ص68-80.